



اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا

اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا
الاجتماع الخامس والثلاثون (عبر الانترنت)
١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠

تقرير الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا



أولاً - افتتاح الاجتماع (البند ١ من جدول الأعمال)

ألف - التنظيم والحضور

١- حضر حفل افتتاح الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا السيد عمر أبو عيش، مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية الإقليمية والدولية متعددة الأطراف في وزارة الخارجية المصرية ورئيس المكتب المنتهية ولايته للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء في شمال أفريقيا، والسيد إبراهيم جمال كسالي، الأمين العام لوزارة المالية الجزائرية، ممثلاً للسيد عبد الرحمن راوية، وزير المالية الجزائري، والسيد الطيب بكوش، الأمين العام لاتحاد المغرب العربي. ومثلت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا السيدة فيرا سونغوي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمانة التنفيذية للجنة.

٢- وقد حضر افتتاح الاجتماع ممثلو البلدان السبعة الأعضاء في اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا، وهي تونس، والجزائر، والسودان، وليبيا، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، ومن ثم اكتمل النصاب القانوني. كما شارك في حفل الافتتاح ممثلون عن اتحاد المغرب العربي والمنظمات الدولية والإقليمية والجامعات ووكالات التعاون والمؤسسات المالية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

باء - البيانات الافتتاحية

٣- بدأ الاجتماع بكلمة ألقاها السيد خالد حسين، المدير بالإدارة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي لفت الانتباه إلى قرار مكتب اللجنة الحكومية الدولية الرابع والثلاثين المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، الذي دعا فيه الاجتماع الخامس والثلاثين إلى النظر في سياسات واستراتيجيات لمساعدة الدول الأعضاء على التعجيل بتعافيها من جائحة كوفيد ١٩، وإلى عقد الاجتماع عبر الإنترنت. وكان المكتب دون الإقليمي قد عقد سلسلة من الندوات عبر الإنترنت للتشاور مع جميع الجهات المعنية بشأن تقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي الحالي في شمال أفريقيا، وكيف يمكن للسياسات التجارية ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن تخفف من تأثير جائحة كوفيد ١٩، وكذلك بشأن التكنولوجيات المبتكرة وإيجاد فرص العمل في شمال أفريقيا، والتقدم الذي أحرزته شمال أفريقيا نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عام ٢٠٦٣: "أفريقيا التي نصبو إليها."

٤- وسلطت السيدة فيرا سونغوي، في كلمتها الافتتاحية، الضوء على حجم تأثير جائحة كوفيد ١٩ في القارة، وقالت إن شمال أفريقيا ثاني أكثر منطقة أفريقية دون إقليمية تضرراً بعد الجنوب الأفريقي. وأشارت إلى أنه على الرغم من أن معظم البلدان في شمال أفريقيا ليست مصنفة من بين البلدان ذات الدخل المنخفض، إلا أن الأزمة جعلت كل اقتصادات المنطقة دون الإقليمية عرضة للخطر. وأضافت أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أطلقت عددا من المبادرات لتعزيز الانتعاش الاقتصادي في القارة وتخفيف أعباء الديون على البلدان الأفريقية. وأضافت أنه لهذا الغرض، ناشدت اللجنة مجموعة العشرين، ومنظمة التنمية التعاون في الميدان الاقتصادي، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمنح أفريقيا حزمة إنقاذ كبيرة وديون بشروط تفضيلية. وأشارت إلى أنه من أجل دعم جهود الدول لتخفيف تأثير الأزمة تعمل اللجنة على تيسير اعتماد سياسات إقليمية بشأن التجارة في السلع الأساسية ومواعتها، وبروز أقطاب صيدلانية إقليمية، ومنها في شمال أفريقيا، واعتماد أدوات رقمية لتعزيز تبادل المعلومات بين بين المواطنين والحكومات وضمان النمو الشامل للجميع والمستدام.

٥- وشددت السيدة ندى مسعود، متحدثة باسم رئيس مكتب لجنة الخبراء الحكومية الدولية المنتهية ولايته، على أهمية الموضوع الذي تم اختياره للاجتماع الخامس والثلاثين، وهو: ”التعافي من جائحة كوفيد ١٩: سياسات واستراتيجيات لشمال أفريقيا“. وشكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والأمانة التنفيذية على جهودهم المستمرة المبذولة لدعم القارة الأفريقية طوال أزمة جائحة كوفيد ١٩ وأعربت عن تقديرها للمبادرات التي أطلقتها اللجنة للتخفيف من الآثار الاجتماعية الاقتصادية للجائحة، حيث كانت تلك المبادرات مفيدة بوجه خاص للعديد من البلدان في شمال أفريقيا. وأشارت إلى أن تقرير الاجتماع الخامس سيُرفع إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، الذي سيعقد في آذار/مارس ٢٠٢١. وأنهت السيدة مسعود كلمتها متمنية للمشاركين النجاح في مداولاتهم.

٦- وعندما تناول الكلمة، أكد السيد الطيب بكوش استعداد الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي لدعم جهود البلدان الأعضاء لمواجهة آثار جائحة كوفيد ١٩، لا سيما من خلال تيسير المبادلات بين البلدان المغاربية وتبادل الممارسات الجيدة وتيسير التجارة في المنطقة دون الإقليمية. وفي الختام، أعرب السيد بكوش عن شكره للجنة الاقتصادية لأفريقيا على تعاونها المستمر مع اتحاد المغرب العربي وتمنى للمشاركين النجاح التام في أعمالهم في الاجتماع الخامس والثلاثين.

ثانيا- انتخاب أعضاء المكتب (البند ٢ من جدول الأعمال)

٧- بعد التشاور بين رؤساء الوفود، انتخبت اللجنة الحكومية الدولية بالإجماع أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بتوافق الآراء:

الرئيس: الجزائر

نائب الرئيس: ليبيا

المقرر: موريتانيا

ثالثا- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل (البند ٣ من جدول الأعمال)

٨- رحب السيد إبراهيم جمال كسالي، رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية الجديد، في بيانه الافتتاحي، بكل المشاركين وشكر البلدان الأعضاء على الثقة التي وُضعت في بلده. وأثنى على المكتب المنتهية ولايته وعلى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا نظير العمل الكبير الذي اضطلعوا به في العام الماضي.

٩- وترأس أعمال الاجتماع بعد ذلك السيد سيدي محمد فرحان، المدير العام للتوقعات والسياسات بوزارة المالية الجزائرية.

١٠- ثم اعتمدت اللجنة جدول أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين (ECA/SRO-NA/ICE/35/1) الوارد في المرفق الثاني بهذا التقرير، وبرنامج العمل (ECA/SRO-NA/ICE/35/1/Add.1).

رابعا- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا (البند ٤ من جدول الأعمال)

١١- عرضت الأمانة النتائج الرئيسية للتقرير الذي يحمل عنوان: ”الموجز دون الإقليمي: شمال أفريقيا ٢٠٢٠ - شمال أفريقيا في مواجهة تحديات أزمة كوفيد ١٩“ (ECA/SRO-NA/ICE/35/2). وقدم التقرير لمحة عامة عن التطورات الاقتصادية

الكلية والاجتماعية التي شهدتها شمال أفريقيا والتحديات ذات الصلة بكوفيد ١٩ التي تواجه المنطقة دون الإقليمية على المدنيين القصير والمتوسط. كما قدمت الأمانة أيضا عرضا عن مؤشر الضعف الوبائي الذي وضعه المكتب دون الإقليم لشمال أفريقيا.

١٢- ودعت اللجنة الحكومية الدولية الأمانة إلى توثيق صلاتها بالمعاهد الإحصائية الوطنية في البلدان الأعضاء، وإلى أن تستخدم، قدر الإمكان، مؤشرات قابلة للمقارنة من مختلف البلدان. كما دعتها إلى تنظيم حلقة دراسية لتنمية القدرات لقياس درجات الضعف.

١٣- وأخذت الأمانة علما بالتعليقات التي أبدتها اللجنة من أجل إعداد طبعة عام ٢٠٢١ من الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا.

خامسا- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة (البند ٥ من جدول الأعمال)

١٤- عرضت الأمانة النتائج الرئيسية للتقرير الذي يحمل عنوان: ”تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠ وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣: خلاصة“ (ECA/SRO-NA/ICE/35/3). وقالت إن التقرير يرمي إلى مساعدة الدول في رصد امتثالها للالتزامات الإقليمية والدولية وضمان معالجة أولويات المنطقة دون الإقليمية في المفاوضات على الصعيدين الإقليمي والدولي على حد سواء. وأضافت أن التقرير يركز على التقدم الذي أحرزته بلدان شمال أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣، ويورد توصيات عامة للبلدان لمساعدتها على تعزيز إنجازاتها في هذا الصدد.

١٥- وسجلت اللجنة بارتياح التقدم الذي أحرزته شمال أفريقيا في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣ ودعت البلدان الأعضاء إلى تعزيز آلياتها الوطنية لتحسين مستويات معيشة سكانها. كما دعت اللجنة الأمانة إلى استخلاص البيانات بشكل رئيسي من المصادر الوطنية لإعداد الطبعات المستقبلية من التقرير.

١٦- وأخذت الأمانة علما بالتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة. وأكدت أنها ستواصل العمل بشكل وثيق مع الدوائر المعنية في ابلدان شمال أفريقيا من أجل رصد تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادسا- القضايا النظامية: تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩- أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠) وبرنامج العمل للعام ٢٠٢١ (البند ٦ من جدول الأعمال)

١٧- عرضت الأمانة برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا للعام ٢٠٢١ (ECA/SRO-NA/ICE/35/4) والتقرير المتعلق بالأنشطة التي اضطلع بها المكتب دون الإقليمي في الفترة الممتدة من تشرين/أكتوبر ٢٠١٩ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠ (ECA/SRO-NA/ICE/35/5). وقالت إن المكتب قام بدراسات استقصائية لتقييم تأثير كوفيد ١٩ في المنطقة دون الإقليمية وقدم الدعم لبلدان شمال أفريقيا لتنفيذ السياسات المناسبة لتخفيف آثارها. وأضافت أن المكتب سيسعى إلى تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٢١ بطريقة مرنة قدر الإمكان حتى يتمكن من تلبية الطلبات المتوقعة من الدول الأعضاء بكفاءة.

١٨- وعند استعراض أنشطة المكتب دون الإقليمي، لاحظت اللجنة الحكومية باهتمام حجم الجهود المبذولة ورحبت بالتزام المكتب المستمر لدعم الدول الأعضاء في إطار برنامج العمل لعام ٢٠٢١. وفي هذا الصدد، شجعت اللجنة المكتب على وضع منصة يمكن للبلدان أن تتبادل من خلالها أفضل الممارسات. كما شددت على أهمية أخذ رأس المال البشري في الاعتبار في العمل المستقبلي للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما في سياق أزمة جائحة كوفيد ١٩ وحثت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة عملها في مجال التجارة، لا سيما في ما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

١٩- وأخذت الأمانة علماً بالتعليقات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الحكومية الدولية وأكدت أنه خلال العامين الماضيين، استجاب المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا بشكل إيجابي لجميع طلبات المساعدة الفنية الواردة من البلدان الأعضاء. وقالت إنها تعكف على الانتهاء من تحليلها للتجارب الناجحة في مجال العمالة في بلدان شمال أفريقيا وأن هناك خططا لتوسيع نطاق ذلك التحليل ليشمل أفضل ٢٥ ممارسة في مجال إيجاد فرص العمل في أفريقيا.

سابعاً- النظر في مشاريع التوصيات وتقرير الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء (البند ٧ من جدول الأعمال)

٢٠- عملاً بقرار المكتب المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، وفي سبيل تيسير مداولات اللجنة الحكومية الدولية، تمت صياغة مجموعة من التوصيات استناداً إلى نتائج سلسلة الندوات التي عُقدت عبر الإنترنت بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠. وقد تم تبادل التوصيات مع جهات الاتصال في البلدان الأعضاء السبعة. واستعرضت اللجنة الحكومية الدولية توصيات اجتماعها الخامس والثلاثين واعتمدتها على النحو الوارد في المرفق الأول بهذا التقرير. وبالإضافة إلى ذلك، شجعت اللجنة المشاركين من بلدان المنطقة دون الإقليمية على إرسال تعديلاتهم إلى المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا في غضون أسبوعين، من أجل تمكين الأمانة من إدراجها في التقرير النهائي للاجتماع.

٢١- وعلى أساس تلك الملاحظات، اعتمدت اللجنة الحكومية الدولية التقرير وطلبت إلى الأمانة أن ترفع توصيات اجتماعها الخامس والثلاثين إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين للنظر فيه في دورته القادمة.

ثامناً - موعد ومكان انعقاد الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء (البند ٨ من جدول الأعمال)

٢٢- وافقت اللجنة بالإجماع على أن يُعقد الاجتماع السادس والثلاثون للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا في مقر المكتب دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الرباط بالمغرب في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١.

تاسعاً- مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال)

٢٣- أعرب ممثل ليبيا عن شكره للأمانة وممثلي البلدان الأعضاء على الجهود التي بذلوها لضمان نجاح الاجتماع. واقترح أن تكون اللغة العربية، وهي لغة رسمية في كل البلدان في شمال أفريقيا، لغة العمل في الاجتماعات المقبلة للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا.

٢٤- ورداً على ممثل ليبيا، قالت الأمانة إن الأمم المتحدة لديها ست لغات رسمية، بما في ذلك اللغة العربية، وإن المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا أتاح الترجمة الفورية إلى اللغة العربية في كافة اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية.

عاشرا - اختتام الاجتماع (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٢٥- أعرب السيد خالد حسين، المدير بالإنابة للمكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، في كلمته الختامية، عن رضاه عن نجاح أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية.

٢٦- وهنأ السيد كسالي، رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية الجديد، بدوره، المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا وكذلك البلدان الأعضاء على نجاح الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة.

٢٧- وعقب ذلك، أعلن الرئيس اختتام أعمال الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا.

المرفق الأول

توصيات الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشمال أفريقيا

قدمت اللجنة في أعقاب مداولاتها التوصيات التالية وطلبت من المكتب إحالتها إلى مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين:

بالنسبة للدول الأعضاء:

١- إيجاد فرص عمل جديدة من خلال:

١-١ تشجيع الاستثمار في التدريب المهني والتقني وفي تحسين التوجيه المهني عند اختيار الدورات للطلاب من خلال توفير معلومات كافية عن الفرص المهنية في نهاية المسار الدراسي وعن المهارات المهنية المطلوبة لمطابقة مهارات المرشحين الناجحين مع مجموعة الوظائف المتاحة؛

٢-١ اعتماد تغييرات في السياسات من خلال وضع برامج للتخطيط والتنسيق والرصد والتقييم لبرامج إيجاد فرص العمل بمؤشرات قياس أداء واضحة؛ وإدراج أطر قانونية لتبسيط برامج العمل لتكون بمثابة هيئات تنظيمية للحفاظ على استمرارية البرامج والتدخلات؛ ويجب أن يأخذ تصميم البرامج في الاعتبار مشكلة الريف/الحضر والبعد الجنساني وأن يقدم حوافز للشركات المساهمة في برامج إيجاد فرص العمل؛

٣-١ تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتحسين بيئة الأعمال والمنافسة والولوج إلى سوق العمل؛

٤-١ توطيد الروابط بين المصارف والشركات الصغيرة (الساعية للحصول على قروض) وتعزيز قدرة النظم المصرفية على توفير التسهيلات الائتمانية للشركات الناشئة وللمستثمرين، من خلال إجراء إصلاحات على المصارف المملوكة للدولة، بما يتيح زيادة استفادة شركات القطاع الخاص من القروض.

٢- تشجيع الابتكار واعتماد التقنيات الجديدة من خلال:

١-٢ تشجيع اعتماد التكنولوجيات الرقمية وتكييفها عبر الإسراع في إنشاء حكومة إلكترونية، والاستثمار في الهياكل الأساسية الرقمية، وتطوير الاقتصاد الرقمي؛

٢-٢ تحسين الوصول إلى شبكة الإنترنت، لا سيما في المناطق الريفية وفي صفوف الفئات المحرومة؛

٣-٢ المساهمة في إقامة بيئة مواتية للابتكار، لا سيما من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي بهدف ضمان حماية البيانات الحساسة وحقوق براءات الاختراع و/أو الاختراعات المسجلة؛

٤-٢ الزيادة في الإنفاق على البحث والتطوير بنفس مستوى إنفاق البلدان المماثلة، وتيسير نقل الابتكار من مجال البحث إلى عالم الأعمال من خلال إنشاء آليات عامة وخاصة مصممة لهذا الغرض.

٣- دعم منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والسياسات التجارية

- ١-٣ إدراج المخاطر المتعلقة بجائحة كوفيد ١٩ والمخاطر الصحية الأخرى في اتفاق وبروتوكولات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار والملكية الفكرية. كما يمكن للبلدان أيضاً، في هذا الصدد، إدراج المنتجات الصيدلانية وشبه الصيدلانية في قوائم الإعفاء الفوري؛
- ٢-٣ تيسير التجارة فيما بين بلدان شمال أفريقيا من خلال تحسين جودة الهياكل الأساسية، وتعميم مكاتب الجمارك المتكاملة بين البلدان المتجاورة، وتيسير مختلف التدابير والإجراءات، تعزيز استخدام الممرات الإقليمية لتحسين العلاقات التجارية وتقليل الحواجز الجمركية وغير الجمركية؛
- ٣-٣ الإبقاء على مسألة موازنة التكاليف الإيرادات في صميم تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. كما يجب التقدم في مفاوضات التجارة الإلكترونية من المرحلة الثالثة، كما كان مقرراً في الأصل، إلى المرحلة الثانية من المفاوضات.

٤- دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة

- ١-٤ استكشاف مصادر تمويل جديدة لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتشجيع الدول الأعضاء على إنشاء صناديق تمويل أخضر وتقديم حوافز للقطاع الخاص لزيادة الاستثمارات والاستفادة من السيولة الزائدة في القطاع المصرفي؛
- ٢-٤ إنشاء منصة لرصد وتقييم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، يمكنها أن تتخذ شكل "بيانات مفتوحة" متاحة للعموم.

٥- تحسين بيئة الاقتصاد الكلي من خلال:

- ١-٥ تحسين جودة اللوائح التنظيمية العامة لتهيئة بيئة أكثر تنافسية وتشجيع ريادة الأعمال وإقامة مجتمع رقمي؛
- ٢-٥ تعزيز القدرة المالية للدولة (الترشيد، والنزاهة، والامتثال، وما إلى ذلك)، وتسريع عملية رقمنة تعبئة الإيرادات الضريبية وإدارتها؛
- ٣-٥ تكريس ثقافة تقييم السياسات العامة وشفافية ميزانية الدولة.

بالنسبة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ١- إنشاء منصة لتبادل أفضل الممارسات، بما في ذلك إدارة جائحة كوفيد ١٩، لجعل العمل أكثر سهولة وإفادة لجميع البلدان الأعضاء.
- ٢- مراعاة رأس المال البشري في الأعمال المقبلة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، لا سيما في ظل أزمة كوفيد ١٩.
- ٣- تقديم المساعدة الفنية للسودان، لا سيما في التفاوض مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي.

- ٤- تقييم تأثير جائحة كوفيد ١٩ على أسواق العمل في شمال أفريقيا، ومن ثم مساعدة واضعي السياسات على وضع سياسات تعافي على المدى القصيرة والمتوسط والبعيد.
- ٥- مساعدة الدول الأعضاء على تحديد أفضل الممارسات في إيجاد فرص العمل التي يمكن أن تؤدي إلى اعتماد أفضل السياسات الممكنة وتنفيذها.
- ٦- وضع برنامج لبناء القدرات للدول الأعضاء من أجل دعمها في المفاوضات التجارية وتكييف أحكام منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالمرحلة الثانية (سياسة المنافسة والاستثمارات وحقوق الملكية الفكرية)؛
- ٧- مواصلة العمل الجاري لمساعدة بلدان شمال أفريقيا على اعتماد أداة التخطيط المتكامل والإبلاغ وتنفيذها لقياس أداء البلد على طريق تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومواءمة خطة عام ٢٠٦٣ مع أهداف التنمية المستدامة؛
- ٨- استعراض التقدم الذي أحرزته منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية في تنفيذ خطة لعام ٢٠٣٠ (أهداف التنمية المستدامة) وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣.

المرفق الثاني

جدول الأعمال

- ١- افتتاح الاجتماع.
- ٢- انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣- اعتماد جدول الأعمال وبرنامج العمل.
- ٤- تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية في شمال أفريقيا: استعراض الموجز دون الإقليمي لشمال أفريقيا.
- ٥- استعراض تنفيذ الخطط الإنمائية الإقليمية والدولية والمبادرات الخاصة.
- ٦- القضايا النظامية: تقرير عن أنشطة المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ - أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠) وبرنامج العمل للعام ٢٠٢١.
- ٧- النظر في مشاريع التوصيات وتقرير الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء
- ٨- موعد ومكان انعقاد الاجتماع السادس والثلاثين للجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء.
- ٩- مسائل أخرى.
- ١٠- اختتام الاجتماع.

